في البيان الختامي للاجتماع الوزاري الخامس لأصدقاء اليمن بلندن:

التأكيد على دعم خطط التنمية والإصلاح للحكومة اليمنية في كافة المجالات

استمرار دعم العملية الانتقالية في اليمن وعدم التدخل في شؤونه الداخلية

مؤتمر الحوار هو الطريق الوحيد للشعب اليمني لمعالجة كافة قضاياه

■ لندن / سبأ:

صدر مساء امس الاول في لندن بيان الرئاسة المشتركة للاجتماع الوزاري الخامس لأصدقاء اليمن في ختام أعمال الاجتماع الذي عقد امس الاول في العاصمة البريطانية .. فيما يلي نص البيان:

متابعة للاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن المنعقد في نيويورك في 27 سبتمبر 2012، عقد وزراء خارجية مجموعة أصدقاء اليمن اجتماعهم الخامس في لندن يوم 7 مارس 2013م برئاسة مشتركة لكل من المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية وحضر الاجتماع 39 دولة ومنظمة دولية.

ويأتي لقاء أصدقاء اليمن لإظهار دعمهم المستمر للعملية الانتقالية في اليمن بقيادة فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية. وأكدت المجموعة على أهمية دعم خطط التنمية والإصلاح للحكومة اليمنية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية.

وشددت المجموعة على دعمها الكامل لوحدة وسيادة واستقلال وسلامة أراضي اليمن وكذا التزامها باستمرار دعم خطط العملية الانتقالية في اليمن وفقاً لمبدأ عدم التدخل في شؤون اليمن الداخلية.

وأكدت المجموعة على أهمية أن تكون الفترة الانتقالية عملية شاملة وبقيادة يمنية.

وقد ناقشت المجموعة التقدم المحرز على مستوى الالتزامات المقرة في الاجتماع الوزاري السابق وتركزت النقاشات حول المواضيع الخمسة الآتية:

- وضع المؤتمر الوطني للحوار والاصلاحات الدستورية.
- التحضيرات للانتخابات في فبراير 2014م.
- مدى تنفيذ التعهدات المقدمة لليمن بمبلغ 7.9 مليار دولار في 2012م.
- الوضع الانساني الخطير.
- الأمن بما في ذلك إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية والقضائية.

الجانب السياسي:

مؤتمر الحوار الوطني:

- رحبت المجموعة بإعلان بدء مؤتمر الحوار الوطني في 18 مارس 2013م والمرتكز على مبدأ الشمولية. وأكدت المجموعة على أن مؤتمر الحوار الوطني يشكل حجر الزاوية بالنسبة للعملية الانتقالية وهو الطريق الوحيد للشعب اليمني لمعالجة كافة القضايا وبناء اليمن الجديد.

- دعت المجموعة كافة الأطراف للمشاركة بشكل نشط وبناء في الحوار وضمان أن تشمل مشاركة ممثليهم العدد المطلوب للمرأة والشباب.

- أثنت المجموعة على عمل اللجنة الفنية للحوار ورحبت بتشكيل الأمانة العامة لتنظيم وتوظيف ودعم الحوار معبرة عن ثقتها في قيادتها ودعم المجتمع الدولي لجهودها.

- رحبت المجموعة بالدور الأساسي الذي تلعبه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمين العام للمجلس بهدف انجاح العملية الانتقالية في اليمن بما في ذلك جهود دعم مؤتمر الحوار الوطني.

- كما رحبت المجموعة بالجهود الفنية والتنظيمية لفريق الأمم المتحدة المساعد للجنة الفنية للتحضير للحوار وكذا الدور الاساسي الذي يلعبه المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لإنجاح العملية الانتقالية.

- سلطت المجموعة الضوء على أهمية حل كل القضايا السياسية خاصة قضية الجنوب وصعدة ورحبت المجموعة بتشكيل لجنتي معالجة قضايا الأراضي والمبعدين المدنيين والأمنيين والعسكريين من المحافظات الجنوبية. وحثت المجموعة الحكومة اليمنية وأعضاء هاتين اللجنتين على الاستمرار في التحقيقات حول هذه القضايا.

- ورحبت المجموعة بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن في 15 فبراير 2013 الذي عبر فيه المجلس عن قلقه من التقارير الواردة بشأن التدخل في العملية الانتقالية خاصة المؤتمر الوطني الحوار وأكد على استعداده لاتخاذ مزيد من الاجراءات بما في ذلك التدابير بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة اذا استمرت هذه الأعمال الهادفة الى تقويض حكومة الوفاق الوطني والعملية الانتقالية.

الانتخابات الوطنية:

- رحبت المجموعة بالخطة التشغيلية المقدمة من الحكومة اليمنية نيابة عن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من خلال جدول زمني يوضح المعالم الاساسية لإنجاز الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في فبراير 2014م وفقاً للجدول الزمني للعملية الانتقالية.

- عبرت المجموعة عن دعمها لجهود اللجنة لإعداد السجل الانتخابي الالكتروني الشامل ورحبت بالمساهمات المقدمة من المجتمع الدولي لتقديم الدعم الفني والمالي لإجراء الانتخابات والتي تكمل تمويل الحكومة اليمنية.

- رحبت المجموعة بالجهود الفنية والتنظيمية المستمرة من قبل فريق الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة اليمنية في تنظيم وعقد الانتخابات والاستفتاء.

العدالة الانتقالية والمصالحة وحقوق الإنسان:

- رحبت المجموعة بتخصيص المبالغ لتعويض ضحايا العنف في 2011 وشجعت بقوة التصديق السريع لقانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية مدركة أهمية الاستجابة لمطالب العدالة والمحاسبة.

- واستذكاراً للقرار الصادر في سبتمبر 2012 لتشكيل لجنة وطنية للمساءلة حول ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، حثت المجموعة الحكومة اليمنية على البدء فوراً بالتحقيقات الشفافة والمستقلة.

- عبرت المجموعة عن تقديرها للحكومة اليمنية لالتزامها بحقوق الانسان وشجعتها ايضاً على المزيد من الاستعجال في تنفيذ توصيات مفوضية حقوق الإنسان التي قبلتها الحكومة اليمنية.

الجانب الاقتصادي:

- لاحظت المجموعة أن مبلغ التعهدات الـ7.9 مليار دولار من قبل المجتمع الدولي في 2012م لدعم العملية الانتقالية في اليمن، ومنه مبلغ 4.4 مليار مقدمة من دول مجلس التعاون، قد تم تخصيص 6 مليار دولار منه والموافقة على 2.7 مليار دولار وسحب 1.8 مليار دولار. وبناءً على هذا التقدم، حثت المجموعة الحكومة اليمنية والمانحين على العمل سوياً لضمان سرعة وفعالية تنفيذ المشاريع الممولة. ودعت المجموعة الدول التي لم تخصص تعهداتها إلى أن تخصصها بدون تأجيل وأن تكون هذه التخصيصات متوائمة مع الأولويات والمشاريع المقرة في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012 - 2014.

- وأخذا في الاعتبار الوضع الحساس في اليمن، أكدت المجموعة على أن التعهدات المعلنة في الرياض ونيويورك في العام 2012 تمثل مبالغ جديدة.

- رحبت المجموعة بتشكيل الجهاز التنفيذي الذي سيعمل على تسريع استيعاب تعهدات المانحين ومراقبة تنفيذ المشاريع الممولة عبر المساعدات الدولية وكذا مراقبة تنفيذ سياسة الاصلاحات المقرة في الاطار المشترك للمساءلة. وشددت المجموعة على سرعة إحراز تقدم في تجهيز المشاريع وإعادة البناء ومشاريع بناء القدرات التي سيكون لها أثر مباشر على حياة الشعب اليمني.

- أثنت المجموعة على جهود الحكومة في تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار في اليمن بما في ذلك من خلال تأسيس منتدى من القطاعين العام والخاص وحثت على تنفيذ الاصلاحات الأخرى المقرة في الاطار المشترك للمساءلة. وشجعت المجموعة على استكمال انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية في الوقت المناسب.

- عبرت المجموعة عن قلقها من ميزانية الحكومة اليمنية للعام 2013 لاسيما استمرار الانفاق المرتفع على الرواتب ودعم الوقود وارتفاع سعر الفائدة وانخفاض عائدات الضرائب. وأثنت المجموعة على زيادة الانفاق الاستثماري في الموازنة ودعت الى تنفيذها بشكل فعال بالاضافة الى زيادة فعالية الحماية الاجتماعية. وحثت المجموعة الحكومة على تنفيذ القوانين الضريبية والإصلاحات الاقتصادية الأخرى والاستمرار في العمل مع صندوق النقد الدولي لدعم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي. وعلى المدى القصير، دعت المجموعة المانحين الى تغطية كافة تكاليف المشاريع الممولة عبر المانحين كإجراء دعم خلال المرحلة الانتقالية بهدف المحافظة على الاستقرار الذي تحقق للاقتصاد.

الوضع الانساني وإعادة البناء:

- لاحظت المجموعة بقلق الوضع الانساني الحاد والمستمر والتقارير التي تشير الى أن 13 مليون شخص بحاجة الى بعض أشكال المساعدة يمثلون أكثر من نصف سكان اليمن. ورحبت المجموعة بخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ورصدها لمبلغ716 مليون دولار لتصل إلى 7.7 مليون من الأشخاص الأكثر تضرراً هذا العام وبزيادة 1.6 مليون شخص على العام الماضي.

- لاحظت المجموعة أهمية المساعدة الانسانية في الاستجابة للأشد احتياجاً من السكان خلال العملية الانتقالية واتفقت المجموعة على تنسيق دعمها وفقاً لخطة الاستجابة والتدخلات الانسانية الأخرى بهدف الاستخدام الأمثل للموارد.

- كما لاحظت المجموعة أهمية اعادة الاعمار للمناطق المتأثرة خلال العملية الانتقالية واتفقت على تنسيق الدعم لإعادة اعمار المباني العامة والخاصة من أجل الاستخدام الأمثل للموارد.

الجانب الأمني:

- رحبت المجموعة بالقرارات الرئاسية لإعادة هيكلة وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والتي اعادت تشكيل القوات المسلحة الوطنية. وحثت المجموعة الحكومة اليمنية والشركاء الدوليين المساعدين في اعادة الهيكلة وخطط الاصلاحات على تنفيذ هذه القرارات في الوقت المناسب.

- رحبت المجموعة بجهود الحكومة اليمنية في مكافحة الارهاب والتزمت بمواصلة دعمها لليمن في هذا الاطار. كما رحبت المجموعة بالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب واتفقت على أهمية مكافحة وهزيمة القاعدة في الجزيرة العربية. وشددت المجموعة على اهمية بذل مزيد من الجهود لتامين بيئة آمنة لأنشطة مساعدات دول المجموعة.

- عبرت المجموعة عن قلقها الشديد من التقارير المتعلقة بادخال الأسلحة الى اليمن من الخارج بغرض تقويض العملية الانتقالية وإعاقة مؤتمر الحوار الوطني.

- حثت المجموعة الحكومة اليمنية على ممارسة قواتها الأمنية لضبط النفس وتجنب الاستخدام المفرط للقوة في الرد على التظاهرات السلمية.

واختتمت المجموعة بالتأكيد على المنعطف الحساس الذي وصلت اليه العملية السياسية في اليمن. ولاحظت المجموعة أهمية وسرعة تنفيذ الالتزامات من قبل الجميع من دون تأخير.

وقررت المجموعة عقد لقائها المقبل في سبتمبر 2013 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك لتقييم التقدم المحرز.

صدر في لندن في 7 مارس 2013م الموافق 25 ربيع الثاني 1434 هـ.

مؤتمر صحفي مشترك لوزراء خارجية اليمن وبريطانيا والسعودية

أبوبكر القربي: اليمن تواجه الكثير من التحديات رغم تجاوزها مرحلة السقوط في هاوية الصراعات

ملتزمون بتنفيذ المبادرة الخليجية وعلى المجتمع الدولي الوقوف معنا في هذه المرحلة الخطيرة

■ لندن / سبأ:

دعا وزير الخارجية البريطاني ويليام هيج، الدول والمنظمات المانحة إلى سرعة تحويل تعهداتها المعلنة لدعم اليمن إلى نتائج عملية على ارض الواقع تعم بفائدتها في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين اليمنيين.

وقال في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي ووزير الدولة للشؤون الخارجية بالمملكة العربية السعودية الدكتور نزار بن عبيد مدني في ختام أعمال المؤتمر امس الاول بالعاصمة البريطانية :»لقد وصلنا الآن منتصف الطريق في العملية الانتقالية في اليمن، وبالتالي فهذه تمثل مرحلة هامة لليمن وشعبه.. وقد انتخب الرئيس هادي في شهر فبراير، وهو مكلف بالتغيير ليتيح للشعب اليمني تقرير مستقبلهم بأنفسهم من خلال مؤتمر الحوار الوطني، وذلك قبل الانتخابات المزمع إجراؤها في شهر فبراير القادم».. مشيرا إلى أن مناقشات الاجتماع الخامس الذي شاركت فيه سويسرا لأول مرة تركزت على تحويل تعهدات الدول والمنظمات المانحة المعلنة في مؤتمر الرياض واجتماع أصدقاء اليمن في نيويورك إلى نتائج تعم بفائدتها حياة المواطنين اليمنيين، بأسرع وقت كون اليمن يواجه أوضاعا إنسانية صعبة للغاية وتشير التقارير الدولية إلى أن نحو 13 مليون شخص – أي ما يمثل نصف تعداد السكان - بحاجة لشكل من أشكال المساعدة لتوفير الطعام لهم.

وأعلن الوزير هيج أن الحكومة البريطانية قررت تخصيص مساعدات إضافية لدعم مؤتمر الحوار الوطني والانتخابات في اليمن بمبلغ 4ر11مليون جنيه إسترليني، بما يعادل 16 مليون دولار خلال عامي 2013-2014م.. موضحا أن سبعة ملايين جنية إسترليني ستخصص لدعم عملية الاقتراع بُغية مساعدة اليمنيين على ممارسة حقهم الديمقراطي فيما ستخصص 4ر4 مليون جنيه إسترليني لدعم مؤتمر الحوار الوطني المزمع تدشينه في 18 مارس الجاري.

وأكد على الأهمية التي يمثلها مؤتمر الحوار الوطني الشامل المزمع انطلاقه في 18 مارس الحالي .. مشيرا إلى أن هذا المؤتمر ينبغي ان يتيح لأفراد الشعب اليمني، من خلال ممثليهم، أن يقرروا بأنفسهم مستقبل بلدهم، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سلمية، وبشكل يتيح لليمنيين مناقشة مشاكلهم ومظالمهم واقتراح حلول لها.

وأردف قائلا :« لابد أن يشمل هذا الحوار الجميع، وأن يشارك فيه ممثلون من شمال وجنوب اليمن، إلى جانب ممثلين عن النساء والمجتمع المدني».

وتابع :» لا يساورنا أدنى شك بوجود اختلافات بالرأي، لكن على الجميع أن يبدوا تسامحا وقبولا لوجهات نظر بعضهم البعض، وأن يعتبروا هذا المؤتمر منبرا لمعالجة الصراع ومسبباته».

واستطرد قائلا:» ندرك أن هناك أقلية صغيرة، وتدخلات من خارج اليمن، من العازمين على محاولة عرقلة مؤتمر الحوار الوطني لكي لا يحقق النجاح المنشود، وهنا يجب أن نكون واضحين ونؤكد أن المجتمع الدولي لن يتحمل أي عمل من شأنه أن يقوض العملية الانتقالية، وقد أوضح مجلس الأمن الدولي في عدة مناسبات، كان آخرها في 15 فبراير، بأنه سوف يتخذ إجراءات ضد من يحاولون عرقلة أو إخراج العملية الانتقالية عن مسارها».. معتبرا ذلك تحذيرا دوليا واضحا لكل من يسعون إلى عرقلة المسار السلمي في اليمن ومن يحاولون عرقلة الانتخابات أو التدخل فيها أو تقويض الحوار الوطني، بأنهم سيواجهون بإجراءات صارمة من قبل الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن الدولي الأمر الذي يستوجب على الجميع الالتزام بمسار المرحلة الانتقالية وتحقيق النجاحات المرجوة منها.

وأشاد وزير الخارجية البريطاني بالتقدم المحرز على صعيد صياغة دستور جديد وفيما يتعلق بضمان حقوق الشعب اليمني بالتصويت في إطار انتخابات عادلة وحرة.. مشيرا إلى أن الانتخابات اليمنية القادمة ستكون نقطة تحول للشعب.

وأضاف :» نحن مسرورون لان الحكومة اليمنية قد استحدثت وحدة تنفيذية من اجل متابعة تنفيذ هذه المشاريع وضمان المحاسبة والتدقيق في كل الأموال التي يتم صرفها، ونحن نشكرها على هذه الجهود، وبالطبع لقد تم إحراز تقدم في هذا الشأن ولكن الطريق ما زال طويلاً أمامنا».

وثمن وزير الخارجية البريطاني تثمينا عاليا النجاحات التي تحققت في اليمن بفضل جهود الرئيس عبد ربه منصور هادي وما جسده من جديه فيما يتعلق بمواجهة التهديدات الإرهابية التي ترافقت مع الإختلالات الأمنية وأحداث العنف التي شهدتها بعض المناطق اليمنية في العام 2011 بجانب جهوده في تطبيق الإصلاحات وقراراته الهامة على صعيد إعادة هيكلة الجيش والأمن وغيرها من الخطوات المتصلة بتنفيذ المبادرة الخليجية.

وليم هيج: الدول والمنظمات المانحة مدعوة لتحويل تعهداتها لدعم اليمن إلى نتائج عملية

مؤتمر الحوار سيتيح لليمنيين مناقشة مشاكلهم وتقرير مستقبل بلدهم

نزار مدني: نتطلع أن تترجم الإرادة الدولية لدعم اليمن إلى خطوات ملموسة

استمرار الدعم الدولي ضروري لترسيخ عملية التحول في اليمن

وأكد هيج أن الإصلاحات السياسية ضرورية لكي ترسي أساسا للإصلاحات الإدارية .. مشيرا إلى أن اليمنيين بحاجة إلى المساعدة للحصول على السكن والمياه النظيفة.. وقال» نشكر الجهات الأخرى وأصدقاء اليمن على سخائهم، ونأمل أن نتمكن من إحراز تقدم على صعيد حياة العديد من اليمنيين، وأن نتمكن أيضا من تعزيز الاقتصاد اليمني ونساعد في العملية الانتخابية التي تشكل مفترق طرق بالنسبة إلى اليمن»..مؤكدا مساعي المجتمع الدولي لدعم مستقبل وأمن اليمن واستقراره ودعم العديد من المنظمات لتحقيق هذا الغرض.

من جانبه ثمن وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي جهود حكومة المملكة المتحدة والأشقاء في المملكة العربية السعودية على رئاستهم المشتركة لمجموعة أصدقاء اليمن وجهودهم في سبيل إنجاح مهامها.

وأثنى في الوقت ذاته على الدعم السخي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية الشقيقة لليمن.. وقال «المملكة العربية السعودية تعتبر الداعم الأول للتنمية في اليمن ويمثل ما تقدمه لليمن حوالي أربعين في المائة من إجمالي الدعم المقدم من المانحين».

وأضاف» لا أعتقد أن نتائج هذا الاجتماع يمكن أن تقاس بالساعات القليلة التي قضيناها فيه ولكن قياسها الحقيقي هو أولاً بمدى وحدة مجموعة أصدقاء اليمن في موقفها الداعم لليمن وفي إدراكها التام أن اليمن رغم أنها تجاوزت ربما مرحلة السقوط في هاوية الصراعات إلا أنها مازالت تواجه الكثير من التحديات في الجانب الأمني والاقتصادي والسياسي».

وأكد وزير الخارجية أن تلك العوامل متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض ولهذا لا يمكن أن نسير في إصلاح أي منها ومواجهة أي منها دون أن تسير كلها في خط متواز تتحقق فيه التنمية ويتحقق فيه الاستقرار وتحقق فيه طموحات وآمال الشعب اليمني.

وأضاف:» وفي نفس الوقت يتم مواجهة الإرهاب وأيضا معالجة الأوضاع السياسية في مختلف مناطق اليمن شمالاً وجنوبا وشرقا وغربا «.

واستطرد الدكتور القربي قائلا:»ولهذا فإن رسالة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية التي وجهها إلى مجموعة أصدقاء اليمن حملت رسالة واضحة إلى الدول والمنظمات الأعضاء في المجموعة وإلى المجتمع الدولي بشكل عام بأن اليمن وهو يمر اليوم بمنعطف خطير في الحل السياسي وهو بداية الحوار الوطني الذي سيبدأ يوم الـ 18 من هذا الشهر، يطلب من المجتمع الدولي أن يقف معه ليكون مؤتمرا ناجحا يحقق طموحات الشعب في بناء اليمن الجديد والدولة الحديثة التي تتحقق فيها العدالة والمساواة وتعالج فيه مختلف القضايا والمظالم لكل أبناء الشعب اليمني ويكون هذا الحوار منبرا لكل اليمنيين وبدعم من المجتمع الدولي لإخراج اليمن وبصورة دائمة إلى مستقبل جديد ومزدهر».

وتابع قائلاً :« ولهذا أكدت رسالة رئيس الجمهورية أن اليمن ملتزم بتنفيذ المبادرة الخليجية وأن على المجتمع الدولي أن يقف مع اليمن في هذه المرحلة الخطيرة، ضد أي طرف من الأطراف التي تسعى إلى عرقلة السير في تنفيذ المبادرة الخليجية».

وأردف وزير الخارجية قائلا:» إن مستقبل اليمن اليوم هو في المقام الأول بأيدي اليمنيين، وبالتالي الحل يجب أن يكون يمنيا ويجب أن يكون مسؤولية اليمنيين في المقام الأول ولكن المجتمع الدولي هناك يراقب ويدعم ويؤسس لليمنيين وسيلة لإخراج بلدهم من مخاطر الحروب والأزمات والتخلف».

وزير الدولة للشؤون الخارجية بالمملكة العربية السعودية الدكتور نزار بن عبيد مدني أشاد من جانبه بالجهود التي بذلتها الحكومة البريطانية في عقد هذا الاجتماع وإنجاحه.. وقال :» استمعنا في هذا الاجتماع إلى مداخلات مثمرة ومفيدة من مجموعة أصدقاء اليمن ونحن في الواقع نشعر بكثير من التفاؤل لتوفر الإرادة الدولية لمساعدة اليمن، ونتطلع إلى أن تترجم هذه الإرادة الدولية إلى خطوات ملموسة على ارض الواقع».

وأشار إلى أن المجتمع الدولي تعهد العام الماضي بتقديم مبلغ 9ر7 مليار دولار لمساندة جهود إعادة الإعمار والتحول السياسي في اليمن .. مؤكداً أنه حان وقت الوفاء بهذه الوعود، خاصة وأن اليمن قد أحرز تقدماً كبيراً منذ أن تبنى مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي تضمنت تشكيل حكومة مصالحة وطنية وتدشين حوار وطني يشرف على صياغة دستور جديد تعقبه انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة.

وقال الوزير السعودي:» إن هذه العملية تسير حتى الآن في مسارها السليم ، تم تشكيل حكومة انتقالية، وانتخب الرئيس عبد ربه منصور هادي لقيادتها وتم الإعلان عن موعد رسمي للحوار الوطني وهو الـ 18 من هذا الشهر، وفي اقل من عام على تشكيل الحكومة الجديدة وبمساندة أصدقاء اليمن وأشقائه، وتمكن اليمن في الواقع من تحقيق الكثير من التقدم في المجال الاقتصادي، وتم السيطرة على التضخم وعاد النمو من جديد حيث من المتوقع أن تصل معدلاته إلى حوالي أربعة في المائة هذا العام».

وأضاف :» على الرغم من جميع ما تم تحقيقه من مكاسب وانجازات إلا أنه ما زال هناك الكثير من التحديات والمخاطر ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله، سواء على الصعيد الأمني أو على الصعيد الاقتصادي».

وأكد الدكتور مدني أن المهم في هذا الإطار هو استمرار الدعم الدولي والذي سيكون عنصراً حيوياً ومهماً لترسيخ التقدم الذي تم إحرازه والبناء عليه والحفاظ على الوفاق الشعبي الضروري لعملية التحول، ومن الضروري جداً أن تواكب كافة الأطراف المانحة هذه السرعة وهذه الانجازات وذلك بالتعجيل بتحويل وعودهم إلى واقع والوفاء بما تم الالتزام به سواء في المؤتمرات الماضية، وما تم الإعلان عنه في اجتماع امس الأول.. وقال :» في الواقع الحكم على الفترة الانتقالية سيتم في نهاية المطاف في محافظات ومدن وقرى اليمن وليس في غرف الاجتماعات والمؤتمرات لان الناس إذا شعروا بتحسن في حياتهم فان إيمانهم بالعملية السلمية السياسية سيقوى، وأملهم في تحقيق التقدم والاستقرار سيزيد وهذا كله جعلهم يحلمون بغد أفضل وهو أقل ما يمكن أن يستحقه اليمن السعيد».